

The background of the entire image is a dark, textured surface of ocean waves, creating a somber and contemplative atmosphere.

رصد

الحق في الحياة

على الحدود الغربية الأوروبية الأفريقية الأوروبية - الأفريقية

كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2025

#DroitAlaVie2025

CA MINANDO
FRONTERAS

هذا التقرير يحلل 113 تراجيدياً حدثت على طول الحدود الغربية الإوروبية إفريقياً ما بين 1 يناير و 31 مאי 2025. وقد تم توثيق وتحليل كل من هذه المأساة من قبل مجموعة كا-ميناندو فرونتيراس كجزء من عمل مستمر من الرصد المتواصل عبر الخطوط الساخنة، على مدار 24 ساعة في اليوم، كل يوم من أيام السنة. وتستند المعلومات التي نشرها إلى منهجية البحث من المصادر الأولية، التي تغذيها بيانات مباشرة من المهاجرين والعائلات والمجتمعات المحلية ورصد الإجراءات المرتبطة بكل مأساة

ويوضح من الأبحاث التي أُجريت، أن الأثر المميت لسياسات مراقبة الهجرة، التي لا يزال تركيزها ينصب على الردع وإضفاء الطابع العسكري على الحدود، بدلاً من حماية الحياة وحقوق الإنسان في ظروف الضعف الشديد، لا يزال مميتاً. نحن في منظمة كا-ميناندو فرونتيراس، نُصر على أن هذه الوفيات يمكن تجنبها: فهي نتيجة قرارات سياسية وإغفالات محسوبة وبنية حدودية تجعل الموت أمراً طبيعياً كجزء من أنظمة مراقبة الهجرة.

لقد تم تحديد العناصر المرتبطة مباشرة بسياسات مراقبة الحدود الهيكيلية وتدور معايير حماية الأرواح في البحر في 64% من المأساة التي تم التحقيق فيها، كعوامل حاسمة

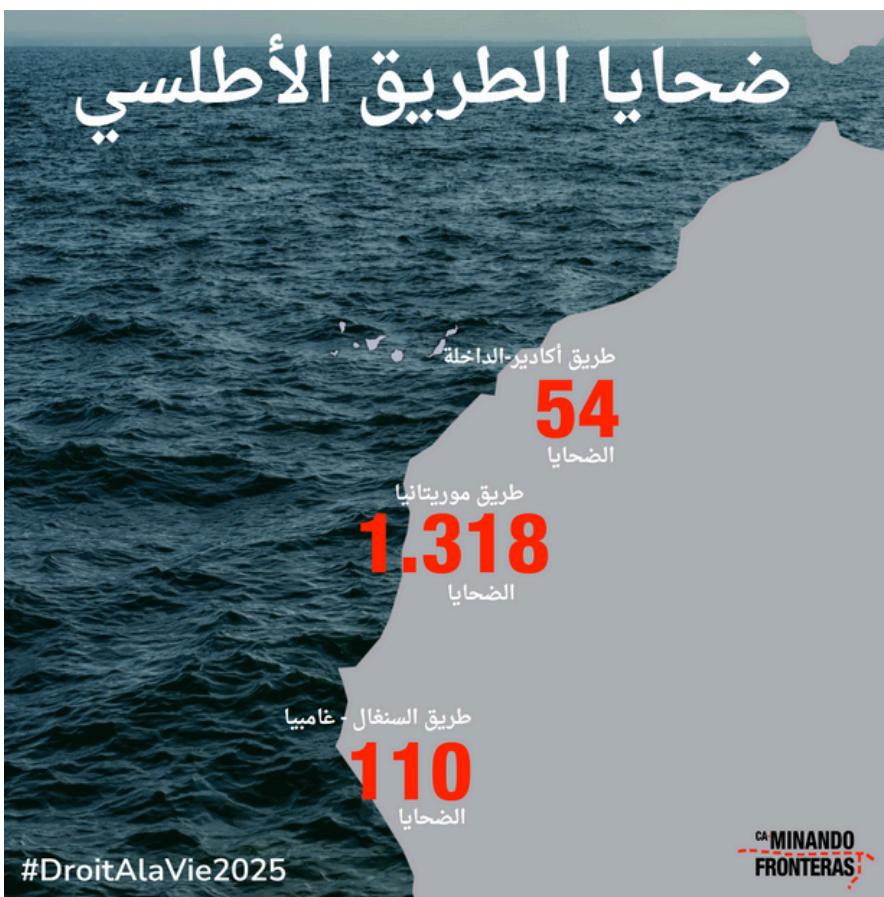
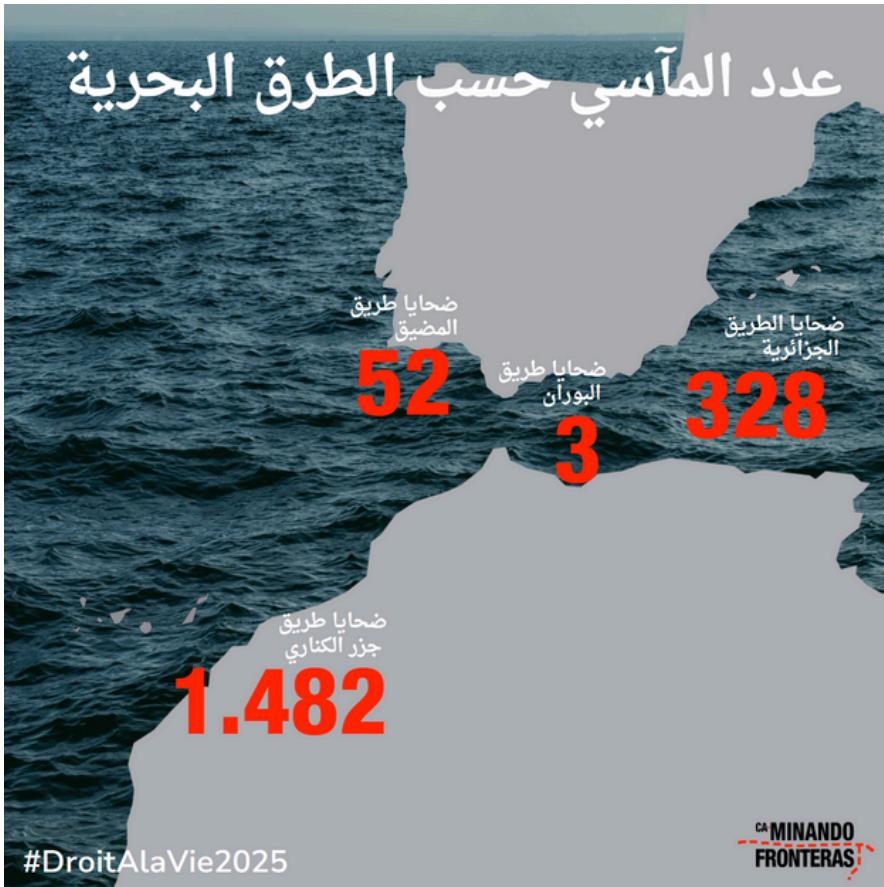
1.865
ضحايا

طرق الولوج إلى إسبانيا خلال الشهور
الأولى الخمسة من عام 2025

#DroitAlaVie2025

CA MINANDO
FRONTERAS







العوامل الرئيسية التي تساهم في زيادة معدل الوفيات

عدم تفعيل مصادر البحث والإنقاذ: حتى عندما تتوفر معلومات كافية للتدخل. في العديد من الحالات، لا يتم تتبع الموارد الكافية أو تلك التي يتم إرسالها تكون غير كافية.

التقصير في العمل، على الرغم من وجود الموقع الدقيق لموقع غرق السفن: تم توثيق حالات لم يتم فيها تنفيذ بروتوكولات حماية الأرواح على الرغم من توافر بيانات التحذير وتحديد خطط بشكل واضح.

قرارات تعسفية بشأن توقيت وكيفية تفعيل موارد الإنقاذ: وهذا يدخل درجة عالية من الذاتية في الاستجابة المؤسسية ويكشف عن انعدام الشفافية في تطبيق الإجراءات المعمول بها.

عدم المساواة الإقليمية في تطبيق بروتوكولات الحماية: تختلف المعايير باختلاف منطقة الحدود الغربية الأوروبية الأفريقية، مما يؤدي إلى ظهور تمييز داخلي داخل البلد فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين.

الاستخدام التعسفي والتميizi لمعايير السلامة البحرية: تعتمد خدمات الإنقاذ نهجاً تقيداً تجاه السفن المهاجرة. وتفترض هذه الخدمات أنه طالما لم يكن هناك غرق وشيك، فليس هناك حاجة ملحة حقيقة للتدخل، على الرغم من أن السفن تفتقر إلى الحد الأدنى من ضمانات السلامة البحرية.

إبدال عمليات البحث النشطة بأساليب سلبية ذات كفاءة منخفضة: وهذا يقلل بشكل كبير من فرص الإنقاذ.

المشاركة المحدودة للأصول الجوية والبحرية: وهذا يقوض القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ في أعلى البحار. ويشكل التفعيل المحدود للأصول الجوية مصدر قلق خاص. فخلال الفترة قيد الاستعراض، كان هناك نقص في التبصر وسوء تحديد لنشرها في المناطق الرئيسية التي كان يمكن أن يؤدي تدخلها فيها إلى الحد من حالات الاحتفاء بشكل كبير.

في طرق البحث السلبية، تصدر السلطات تنبئهاً للسفن التجارية أو السياحية التي تقوم بدوريات في المنطقة التي توجد (1) فيها القارب الذي يحتاج إلى الإنقاذ، بحيث تقع المسؤولية الفعلية لتحديد موقع القارب على عاتق هذه السفن ولا تقوم المؤسسات العامة المختصة بتتبعها أي وسائل لهذا الغرض.

التأخيرات الكبيرة في تفعيل عمليات الإنقاذ: أحياناً بسبب العقبات الإدارية أو القرارات الدبلوماسية والسياسية المستمدّة من اتفاقيات التهجير خارج الحدود، حيث يغلب التركيز على مراقبة الهجرة على الدفاع عن الحق في الحياة.

ضعف التنسيق بين الدول: مع وجود آليات تعاون لا تستند إلى المبادئ الإنسانية، بل إلى اتفاقيات ثنائية تهدف إلى الحد من تدفقات الهجرة.

الممارسات غير الملائمة أثناء عمليات الإنقاذ: والتي تهدّد سلامة الأشخاص على متن القارب، إلى جانب غياب التحقيقات أو التحليلات الصارمة عند وقوع حوادث في سياق إنقاذ السفن التي تحمل مهاجرين.

استخدام العنف عند نقاط المراقبة أثناء الخروج: من قبل الشبكات الإجرامية وقوات الأمن على حد سواء، مما يعرض الأشخاص للخطر منذ بداية رحلتهم.

الظروف المناخية الصعبة والظروف القاسية: مثل الظواهر الجوية والمسافات الطويلة التي يجب قطعها دون وجود وسائل كافية لضمان السلامة.

شاشة خطيرة للقوارب المستخدمة: فهي تفتقر إلى الحد الأدنى من شروط السلامة البحرية المطلوبة.

نبذة عن مأسى الطريق

طريق المحيط الأطلسي



لا يزال طريق المحيط الأطلسي إلى جزر الكاريبي يستأثر بمعظم المأسى المتعلقة بحوادث الفرق الجماعي للسفن واحتفاء الأشخاص في البحر. خلال الفترة المشمولة بالتحليل، اتسم الواقع بعدد أكبر من المأسى التي تورطت فيها قوارب من موريتانيا، وهو اتجاه استمر منذ العام الماضي. من ناحية أخرى، كان هناك انخفاض ملحوظ في عدد هذه المأسى من السنغال وغامبيا، مع بعض المغادرين من حين لآخر من غينيا بيساو وغينيا كوناكري.

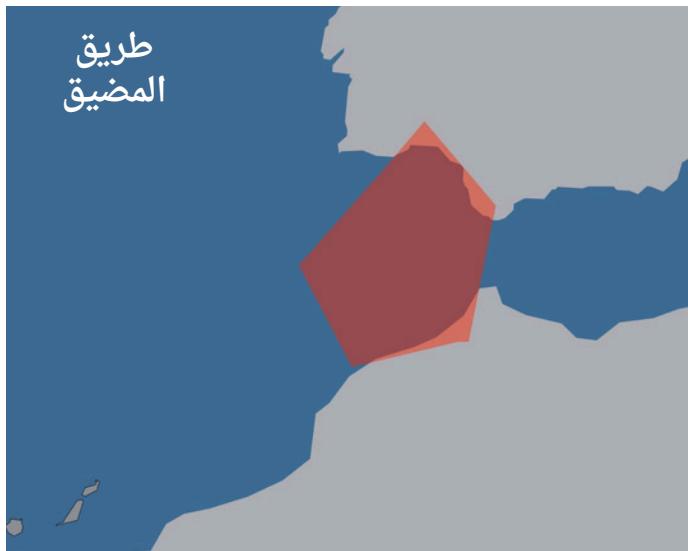
ويستمر وجود القوارب المطاطية التي تغادر من أماكن بعيدة أكثر، مثل كلمين وسيدي إفني وتيزنيت. تنتهي عمليات العبور هذه على مسافات أكبر ويتم إجراؤها في قوارب هشة للغاية، مما يزيد بشكل كبير من المخاطر على حياة الأشخاص على متنها.

خلال هذه الفترة، استمرت نسبة عالية من حالات الاختفاء، مما عزز نمطاً من الوفيات غير المرئية، والتي يعد وصول قوارب الكابوكو إلى سواحل أمريكا اللاتينية مثالاً آخر على ذلك. وقد تم توثيق الزوارق الموجودة في البرازيل وトリينيداد وتوباغو. حالات يموت فيها الناس في ظروف من المعاناة الشديدة، غالباً بسبب الجفاف أو الجوع أو التعرض للعوامل الجوية لفترات طويلة.

وإذاء هذه الخلفية، هناك حاجة ماسة إلى إجراء تحليل شامل للحد الأدنى من نشر العتاد الجوى في المناطق الرئيسية في المحيط الأطلسي، لا سيما في الطرق الأبعد عن الساحل والأكثر عرضة للخطر. يمكن أن يلعب نشر مثل هذه المراقبة الجوية دوراً حاسماً في منع حالات الاختفاء، وقصير أوقات الاستجابة لحالات الطوارئ وزيادة فرص الإنقاذ على قيد الحياة بشكل كبير.

نبذة عن مآسي الطريق

طريق المضيق



لا تزال منطقة مضيق جبل طارق مسرحاً متكرراً لحالات الوفاة والاختفاء، لا سيما بين الشباب والمرأهقين الذين يحاولون الوصول إلى سبتة سباحةً، وهم مجهزون فقط بملابس الغوص أو أجهزة تعويم محلية الصنع. يوضح هذا النمط الخطير للغاية من العبور درجة الخطورة التي يواجهها المهاجرون عند عبور مضيق جبل طارق، والحاجة إلى صياغة أنظمة تحليل ووقاية فعالة لحماية أرواحهم.

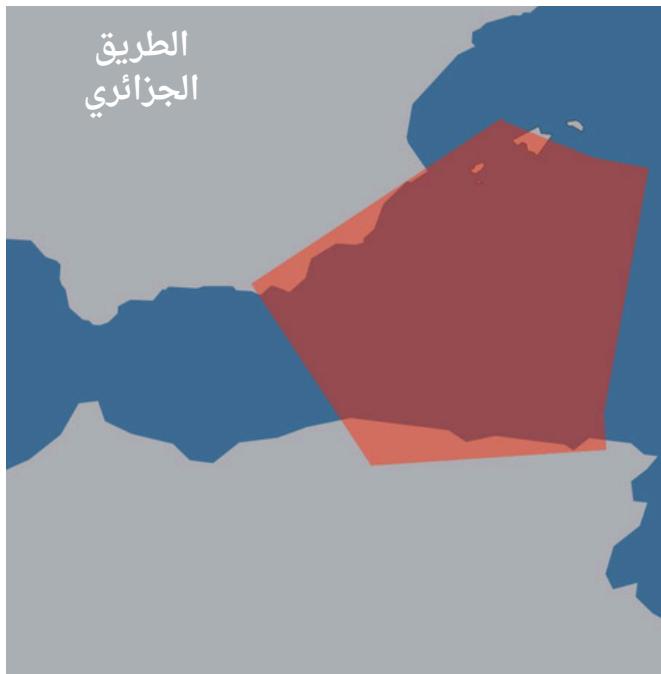
لقد أصبح اكتشاف جثث في حالة متقدمة من التحلل دون إمكانية التعرف على هويتها أمراً ثابتاً على طول هذا الطريق، وهو انعكاس صارخ للأثر المميت والمجرد من الإنسانية لسياسات مراقبة الحدود على حياة المهاجرين. كما أن كل جثة مجهولة الهوية هي أيضاً غياب لم يتم التعرف عليه، وقصة حياة متقطعة وعائلة محكوم عليها بعدم اليقين.

تُظهر التحليلات التي أجرتها فريق الرصد لدينا إهاماً مؤسسيّاً منهجاً، سواء من حيث الوقاية أو من حيث البحث عن الجثث وتحديد هويتها وإعادتها.

تُظهر هذه العناصر مجتمعةً كيف أن المضيق لا يعمل كحدود مادية فحسب، بل أيضاً كفضاء رمزي وسياسي للحرمان من الحقوق، حيث يتم انتهاك الحق في الحياة والهوية والذاكرة بشكل منهجي.

نبذة عن مأسى الطريق

طريق الجزائر غرب البحر الأبيض المتوسط الغربي



تُظهر المأسى المسجلة على هذا الطريق تغييراً ملحوظاً في أصل الضحايا، حيث تبرز المأسى التي وقعت على هذا الطريق، مع بروز ضحايا الأشخاص العابرين عبر الجزائر، وبشكل ملحوظ جدًا من مواطني الصومال. ويتنطلب هذا التغير في ملامح الهجرة قراءة سياسية للتدفقات الأفريقية التي تتلاقى فيها الأزمات السياسية والعنف الهيكلي وعمليات النزوح القسري من القرن الأفريقي إلى منطقة المغرب العربي.

ومن أكثر العوامل المثيرة للقلق التي تم تحديدها على هذا الطريق هو عدم التفعيل المبكر لموارد الإنقاذ استجابةً للإنذارات، فضلاً عن ندرة التدخل المتنسق للموارد الجوية للكشف عن السفن في حالات الطوارئ في الوقت المناسب. ويتفاقم هذا الأمر بسبب ضعف التعاون الدولي مع الجزائر وعدم وجود بروتوكولات مشتركة، مما ساهم في بقاء العديد من حالات الاختفاء دون رصد أو حل.

خلال هذه الفترة، كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد الجثث التي تم العثور عليها على سواحل جزر البليار وهي جثث هامدة، مما يشير إلى أن بعض الغرقى وقعوا على مقربة نسبياً من الساحل، في منطقة كان يمكن أن يكون تدخل الإمكانيات البحرية والجوية فيها قد أحدث فرقاً بين الحياة والموت. يثير هذا الوضع تساؤلات ملحّة حول سبب عدم اكتشاف هؤلاء الأشخاص والبحث عنهم في الوقت المناسب، على الرغم من الإنذارات التي تم تلقيتها.

نبذة عن مأسى الطريق

طريق البوران



ويشهد هذا المسار أقل حجم من الحالات المؤثقة وغموضاً شديداً في المعلومات يحول دون إعادة بناء دقيق للمأسى. وترتبط ندرة البيانات ارتباطاً مباشراً بغياب الإنذارات المبكرة حول المأسى، وكذلك بوصول الناس إلى البر في ظروف من الضعف الشديد والتضليل الإعلامي.

الحالات

الاحتضار في الانتظار: الحدود كجملة

غادروا نواذيبو في الساعات الأولى من يوم 7 مارس/آذار 2025. كانوا 183 شخصاً، من بينهم 7 نساء، على متن قارب من نوع كايوكو متوجهين إلى جزر الكناري. قمنا بإبلاغ السلطات عن هذا القارب وبعد ثلاثة أيام، في 10 مارس/آذار، أكد مركز تنسيق الإنقاذ البحري أن آخر موقع تم إرساله عبر الهاتف على متن القارب يعود إلى يوم 8 مارس/آذار. نشرت منظمة الإنقاذ البحري طائرة قامت بالبحث بعد التنبؤ بحركة القارب، لكنها لم تتمكن من تحديد موقعهم.

في 16 مارس/آذار، أي بعد ستة أيام من آخر تحديد موقع مؤكداً، كانت سفينة غواردامار أورانيا بصدّ التدخل لإنقاذ القارب، لكن في النهاية كانت البحرية المغربية هي التي تولت العملية. بعد يوم واحد، في 17 مارس/آذار، وصلت السفينة "كايوكو" إلى ميناء الداخلة. كان على متنه 176 شخصاً على قيد الحياة، لكن سبعة أشخاص كانوا قد لقوا حتفهم بالفعل، ونقل العديد من الأشخاص إلى المستشفى في حالة خطيرة.

وتضاف هذه المأساة إلى قائمة طويلة من حوادث غرق السفن غير المرئية على طرق الحدود الغربية الأوروبية والأفريقية، حيث لا يزال مزيج من التقاعس المؤسسي والاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الهجرة والتأخير في تفعيل موارد الإنقاذ يحصد الأرواح. هذه المرة كان هناك ناجون، نعم، ولكن كان هناك أيضاً وفيات كان من الممكن تجنبها.

"نف المركب، ولم نستطع التحرك. اتصلنا ولم تعمل الهواتف. كان الناس يغفون... ويموتون. لم ينجو الجميع." مات معظمهم في الساعات القليلة الماضية. ظنت أنّه ربما كان الأمر أشبه بفيروس، لهذا السبب كانوا جميعاً يموتون. أخي الصغير غادر أيضاً. قبل وصول فريق الإنقاذ بقليل. كنت أدعوه وأدعوه لأنّي أردت وصولهم قريباً، لكن الله أراده معه. أنا أيضاً كنت في حالة سيئة للغاية، وانتهى بي الأمر في المستشفى. أراد الله أن ينقذني." أحد الناجين من المأساة

إن الظروف التي تم العثور عليهم فيها، إلى جانب التأخير في تحديد أماكن وجودهم، تقودنا إلى استنتاج أنه كان من الممكن منع بعض هذه الوفيات على الأقل باتخاذ إجراءات أكثر سرعة وتنسبيّاً.

الحالات

صمت على المياه: وقائع غرق قارب كان من الممكن تفادي حدوثه

في 24 أبريل / نيسان 2025، أبحر 23 شخصاً من أصل صومالي من الجزر العاصمة على متن قارب محفوف بالمخاطر متوجهين إلى جزر البليار. ووفقًا لشهادة أحد أفراد العائلة، فقد غادروا مع قارب آخر مشكلين قافلة صغيرة. عند تلقي الإنذار، تم إرسال البلاغات إلى الإنقاذ البحري ومركز تنسيق الإنقاذ البحري الجزائري.

بعد ذلك بأسبوعين، تم إنقاذ قارب من نوع كايووكو على بعد 42 ميلًا قبالة ساحل خابيا (أليكانتي)، في تدخل طارئ تم فيه العثور على 16 شخصاً في حالة خطيرة ووفاة شخص واحد. كان معظمهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 27 عاماً، وجميعهم من أصل صومالي، باستثناء صبي نيجيري. كان القارب هائماً على غير هدئي منذ فترة طويلة، وكان الركاب يعانون من إصابات وجفاف والتهابات وإرهاق عام.

بعد عملية الإنقاذ، أكد أقاربهم - الذين كانوا قد حذروا بالفعل عن مغادرة القارب - أن ذويهم اتصلوا بهم. كما ذكروا أن ستة أشخاص لقوا حتفهم أثناء العبور وأن جثثهم أقيمت في البحر. تزامن هذه التصريحات مع التحقيقات التي أجرتها السلطات والتي تشير إلى أن المحرك تعطل في اليوم الأول من الإبحار. ومنذ ذلك الحين، وفقاً لقوات الأمن الإسبانية، "ظل القارب هائماً على غير هدئي لمدة أسبوعين تقريباً. خلال تلك الفترة، كان الناجون يتغذون على تمرة واحدة فقط في اليوم. ومع نفاد مياه الشرب والحليب، لجأ الكثيرون إلى شرب بولهم. أولئك الذين اختاروا شرب مياه البحر، وفقاً للشهادات، لم ينجوا.

لم تُسجل هذه الوفيات، مثلها مثل العديد من الوفيات الأخرى، في الموانئ أو المستشفيات، بل في ذاكرة من عايشوها وفي المياه التي أخفتها. لو تم تفعيل عملية بحث منسقة بين البلدين لكان من الممكن تجنب معانة 15 يوماً من أليس في البحر. تعزز هذه المأساة الحاجة الملحة إلى إنشاء آليات بحث وإنقاذ مشتركة وسريعة وفعالة بين بلدان المغادرة والمقصد.

"نأمل أن يتم العثور عليهم. ندعوا الله أن يكونوا كذلك، لأن هناك حاجة إلى عملية إنقاذ. قلبي يحمل قوة صامتة، وقلوب عائلتي تحمل ألمًا صامتًا وأملًا لا يجرؤ على الكلام. أرجوكم حاولوا أن تفعلوا شيئاً لإنقاذ حياتهم. إنها أيام كثيرة... الأمر عاجل"، قال أحد أقارب أحد الأشخاص الذين كانوا على متن القارب خلال أيام الاختفاء.

الحالات

بحر من اثنين وخمسين حالة غياب

في 26 يناير/كانون الثاني 2025، غادر قارب مطاطي ترفايا وعلى متنه 52 شخصاً، من بينهم سبع نساء وطفل واحد. منذ اللحظة الأولى لتلقي الإنذار، تم تفعيل قنوات المراقبة المعتادة. أشارت السلطات الإسبانية إلى أن تنسيق البحث كان في يد المغرب.

خلال ذلك اليوم الأول، وعلى الرغم من أن المغرب أبلغ عن تحرك سفينة بحرية، إلا أنه لم يتم الحصول على أي نتائج. ومع مرور الساعات، ازدادت حالة عدم اليقين، حيث كان الطقس سيئاً للغاية وهذا، إلى جانب ضعف القوارب القابلة للنفخ، كان يعني أن أي دقة كانت تُحسب للعثور عليهم أحياء.

ولم تمض ساعات قليلة حتى بدأت إسبانيا في التدخل بالوسائل الجوية، حيث أرسلت طائرة تابعة لقوات الإنقاذ البحرية للتحليق فوق المنطقة الواقعة جنوب غرب جزر الكناري. ومع ذلك، لم ينجح البحث

في صباح اليوم التالي، واستؤنفت الاتصالات بين مركز التنسيق الإسباني والسلطات المغربية، دون أن ترد أي خبر. على الرغم من أن إسبانيا واصلت البحث الجوي، إلا أنه لم يتم إحراز أي تقدم. كانت الأحوال الجوية سيئة للغاية، مما زاد من تعقيد العملية. في 29 يناير، أي بعد ثلاثة أيام من مغادرة الزورق، كشفت كل من إسبانيا والمغرب جهودهما. ومع ذلك، لم يكن هناك أي آثر للقارب.

كما انقطع معه مصير الأشخاص الـ 52 الذين غادروا في وقت مبكر من صباح ذلك اليوم. وعلى الرغم من الجهود المبذولة وبعد عدة أيام من البحث، لا يزال الأشخاص الذين كانوا على متن القارب مفقودين.

لا أعرف لماذا ذهبوا إلى البحر في تلك الظروف. لا أعرف لماذا لم يخبرني. من الصعب جداً أن أفترض أنه لا يوجد أثر لهم، هل ابتلعهم البحر؟ هل هذا ممكن؟ أين الجثث؟ لن يخرجوا أبداً؟ لا أريد أن أفكر في ذلك. يخبروننا أنهم محتجزون في سجن وأنهم سيتصلون يوماً ما، لكنني لا أصدق ذلك. أنا أعيش في أوروبا، وأعرف أن الأمر ليس كذلك"، أحد أقارب إحدى المفقودات

تقرير مقدم من طرف:



بدعم من:

